وثـيقــة الرؤية الإستراتيجية
للاتصالات وتقنية المعلومات في دعم خطط التنمية المتكاملة في اليمن (٢٠٠١ – ٢٠٢٥م)

مقدمة :

بعد انتصار الثورة اليمنية في الستينات من القرن الماضي بدأ اهتمام الدولة بأهمية خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية إدراكا منها بتدني وضئالة ومحدودية خدمات الاتصالات القائمة قبل انتصار الثورة اليمنية المباركة وإدراكا منها بدور الاتصالات السلكية واللاسلكية في تعزيز قدرات كفأة أجهزة الدولة المدنية والأمنية والعسكرية وأهمية الاتصالات كأحد العناصر الأساسية للبنية التحتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وخلال الثلاثون السنة الماضية وبدعم من القيادة السياسية والدولة نفذت وزارة المواصلات العديد من المشروعات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تمكنت خلالها من إنشاء وتشغيل شبكة اتصالات سلكية وطنية تستخدم التقنيات الرقمية المتقدمة وتؤمن خدمات الاتصالات الهاتفية الوطنية والدولية في محافظات الجمهورية ، وتوفر أيضا خدمات النداء الآلي . وبلغت السعات المركبة لشبكة الهاتف الثابت في نهاية العام ٢٠٠٠م في حـــدود (346,000) رقم هاتفي وبنسبة انتشار في حدود ٢% مقارنة بعدد السكان وهي نسبة متدنية مقارنة بمتوسط نسبة انتشار الهاتف في البلدان العربية التي تتجاوز نسبة ١٠% .

وفي عام ١٩٩٢م تم تأمين خدمات الهاتف السيار (النظام التماثلي) وفي عام ١٩٩٦م تم البدء في تشغيل خدمات الإنترنت بشكل متواضع ومحدود أذ وصل عدد المشتركين في خدمات الإنترنت في حدود (6.000) مشترك نهاية العام ٢٠٠٠م . وفي إطار سياسات الدولة للإصلاح المالي والاقتصادي عبر التحول الي اقتصاديات السوق وتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار والمساهمة مع الدولة في تنمية قطاع الاتصالات سمحت وزارة الاتصالات بحرية الاتجار بأجهزة الاتصالات الطرفيــة (الأجهزة الهاتفية المتنوعة ، المقاسم الهاتفية الفرعية الخاصة وأجهزة الهاتف النقال والنداء الآلي والفاكس) كما سمحت وزارة الاتصالات بإعادة بيع الخدمة الهاتفية العمومية عبر مراكز عامة لتسويق خدمات الهاتف العمومية ومن خلال أجهزة هاتفية عمومية تعمل بواسطة البطاقات المسبوقة الدفع . وفي عام ٢٠٠٠م منحت وزارة الاتصالات الترخيص لشركتين من القطاع الخاص بإنشاء وتشغيل أنظمة الهاتف النقال GSM على أساس مبدأ التنافس . وترخيص أخر للقطاع الخاص لتسويق خدمة الاتصالات العالمية الشخصية عبر الأقمار الاصطناعية وعلى أسس تنافسية .

وقد بدأت وزارةالاتصالات منذ أواخر العام الحالي ٢٠٠١م في تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج طموح لإنشاء وتشغيل شبكة لتبادل المعطيات وشبكة إنترنت وفقا لسياسات تهدف إلى توسيع انتشار خدمات الإنترنت في الجمهورية اليمنية . كما يجري حاليا تنفيذ توسعة لشبكة الهاتف الثابت لتصل إلى مليون خط هاتفي .

كما شهد قطاع البريد هو الأخر تطورا كبيرا منذ انتصار الثورة اليمنية وانتشرت مكاتب البريد في مختلف أنحاء الجمهورية ونمت وتوسعت الخدمات التي يقدمها ليشمل البريد الممتاز والطرود ونقل البضائع والخدمات المالية المختلفة (حوالات مالية – توفير بريدي – صرف المعاشات- تحصيل الفواتير .....الخ) وأعطت الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال ومنحت التراخيص للعديد من الوكالات البريدية الخاصة .

أن الجهود التي بذلت لتنمية الاتصالات والبريد خلال السنوات الماضية جهود لا يستهان بها ، غير أن التحديات التنموية لتوسيع نسبة انتشار خدمات الهاتف الثابت وإدخال خدمات الاتصالات والمعلومات الأساسية إلى المناطق الريفية والنائية التي تصل إلى أكثر من (70,000) تجمع سكاني وتوظيف تقنيات الاتصالات والمعلومات لخدمة التنمية والمجتمع تتطلب جميعها أعداد رؤية إستراتيجية تبين الطموحات والغايات وتحدد المسار ودليل للعمل لتحقيق شراكه قوية وفاعلة لجميع القوى المؤثرة في المجتمع اليمني للنهوض بها لدعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة .

أن تطوير قطاع الاتصالات والبريد فضلا عن الخدمات التي سيوفرانها لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتي ستسهم بشكل كبير في تأهيل اليمن للدخول في الألفية الثالثة والتواصل والتفاعل مع العالم بلغة العصر وتقنياته كما ستخلق منها مؤسسات استثمارية ناجحة تحقق عائدات مربحة تزيد الخزينة العامة للدولة إذا ما أعيد تنظيمها وأحسن توظيفها وتوسعت قاعدة انتشارهما انطلاقا من رؤى وسياسات واضحة وهو ما بدأت الدولة تدرك أهميته وتؤكد عليه في برامجها وفي الرؤية الإستراتيجية التي تبنتها لتطوير اليمن ويأتي هذا المشروع انسجاما مع هذه الرؤية وهذا التوجه الهادف إلى أحداث نقلة نوعيه لكافة جوانب الحياة في اليمن .

الأهداف :

الهدف الأساسي للإستراتيجية هو المساهمة في تحويل اليمن إلى دولة منتجة ومستخدمة لتطبيقات تقنية الاتصالات والمعلوماتية والارتقاء بخدمات البريد والتوفير البريدي وجعل كل ذلك متاحا لكافة أبناء اليمن في مختلف أرجاء الوطن للإسراع بالتنمية المتكاملة للمجتمع اليمين تحقيقا لأهداف الرؤية الإستراتيجية لليمن حتى عام ٢٠٢٥م ، وينبثق من هذا الهدف الأساسي العديد من الأهداف العامة التي نشير لأبرزها في التالي :-

- نشر خدمات الاتصالات والمعلومات لكافة التجمعات السكانية وتحسين هذه الخدمات وتخفيض كلفتها لتكون في متناول جميع المواطنين ، وإيجاد البنية الأساسية لتطوير هذه الخدمات والمتمثلة بصورة أساسية في الشبكة الوطنية .
- أعداد وتطوير الكوادر البشرية اللازمة للعمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لسد حاجة القطاع وتكوين جيل من الشباب اليمني القادر على التعامل مع مكونات ومتطلبات عصر المعرفة والمعلومات لسد حاجة القطاع وخلق فرص عمل جديدة في ه>ا المجال للعمل في الداخل والخارج .
- تطوير صناعة البرمجيات وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال تقنية المعلومات والاتصالات .
- المساهمة في رفع أداء الأجهزة الحكومية وكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة وإيجاد النواة للحكومة الإليكترونية والتجارة الإليكترونية للمجتمع وتوفير البنية والخدمات المساعدة على زيادة الكفاءة العلمية والتعليمية لنشر التعليم عن بعد والتعليم المستمر وتسيير الخدمات الصحية كالتطبيب عن بعد وغيرها من الخدمات .
- تنظيم عمل المؤسسات والشركات العاملة في قطاع الاتصالات والمعلوماتية العامة والخاصة وتنظيم العلاقة بينها وبين مراقبة التزاماتها بالقوانين والأنظمة واللوائح المنظمة لعملها .
- حماية شبكة الاتصالات والمعلومات والإنترنت من الاختراقات .
- المساعدة على وضع الخطط المنظمة لاستخدام الطيف الترددي والاستثمار الأمثل لما هو متاح منه لاستيعاب كافة أنظمة الاتصالات والمعلومات وبما يعزز من الحماية والأمن والحفاظ على السيادة الوطنية وسلامة الدولة وأمنها ((استقرارها)) .
- تحسين المستوى المعيشي للعاملين في قطاع الاتصالات والبريد لرفع مستوى الأداء وخلق الاستقرار الوظيفي والحيلولة دون تسرب وفقدان الكوادر والخبرات المتميزة .
- إصلاح وتطوير قطاع البريد واعادة هيكلته والارتقاء به ليعمل كوحدة استثمارية اقتصادية وتهيئته للتحولات الجذرية الناجمة عن تحرير الخدمات البريدية عالميا، وإنشاء شبكة معلومات بريدية وطنية مرتبطة بالشبكة العالمية .
- توفير الخدمات البريدية والمالية الحديثة والشاملة بما يضمن وصول الخدمة لكافة أفراد الشعب بالجودة والسرعة المناسبة .

- أيجاد الكوادر البريدية المدربة والمؤهلة والقادرة بما يضمن رفع مستوى الإنتاجية وجودتها والحفاظ على الكوادر من التسرب .

أولا : إطار وتوجهات الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م:

تعكس الرؤى الاستراتيجية بعيدة المدى الطموحات والأهداف التي يتطلع إليها المجتمع اليمني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية إضافة إلى تمكين الإنسان اليمنـــي من المشاركة الفعالة والمتكافئة في الاقتصاد العالمي بما يؤكد محاور تميزه وإمكاناته الكامنة.

ولا شك في أن وضوح تلك الرؤى الاستراتيجية يضيء الطريق أمام المسيرة الإنمائيـــة للمجتمع اليمني بكافة فئاته وتنظيماته ويصبح دليلا لعمل الدولة من خلال خططها ومشاريعها التنموية.

ولما كانت " رؤية ٢٠٢٥ " للمجتمع اليمني تستهدف الصعود باليمن إلى مصاف الدول متوسطة التنمية على الأصعدة الاقتصادية والديموغرافية والصحية والتعليمية والثقافية والسياسية وغيرها فإن هذا يستدعي تنويع قاعدة الاقتصاد اليمني وزيادة وجودة الإنتاج والصادرات وإيجاد فرص عمل منتجة مع التوجه نحو " الاقتصاد الجديد " وحفز المجتمع على تطوير إنتاجيته وتنافسيته في كافة المجالات وكذلك تنمية نظام وطني للابتكار يحول الفرد من باحث عن عمل إلى مولد لفرص جديدة للعمل له ولغيره ، وذلك في إطار اقتصاديات السوق ودعم شراكه الدولة والقطاع الخاص ولا شك في أن تقنية الاتصالات والمعلومات يجب أن يكون لها دور أساسي في تحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية .

ثانيا : الفجوة الرقمية وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي والأمني:

يستخدم تعبير" الفجوة الرقمية " للإشارة إلى تأخر بعض الدول في استخدام علوم وتقنيات الاتصالات والمعلومات وهي نتاج العلم والتقنية خلال المائة سنة الأخيرة. فالعالم اليوم يمكن تقسيمه إلى دول غنية ذات اقتصاد قوي قادرة على التحكم في إنتاجها واستغلال مواردها - وموارد الآخرين - من خلال إنتاج وإتقان واستخدام تقنية الاتصالات والمعلومات - وهي في الغالب دول الشمال - ودول أخرى فقيرة ذات اقتصاد ضعيف يتحكم في استغلال مواردها عوامل خارجية بسبب قصور طاقاتها العلمية والتقنية وعدم قدرتها على استخدام الوسائل التقنية المختلفة وخاصة تلك المتعلقة بتقنية الاتصالات والمعلومات – وهي في أغلب الأمر دول الجنوب.

وتشير وثيقة الاستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلومات التي اقرها مجلس الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة المنعقد في عمان في شهر أبريل ٢٠٠١م إلى أن السبيل الوحيد لأن تتحول دول المنطقة العربية إلى مرحلة نمو حقيقي يتوازن ويتوافق مع النمور الآسيوية وغيرها من الدول النامية هو تنمية وتطوير واستخدام تقنيات مجتمع الاتصالات والمعلومات التي تطورت تطورا عظيما خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. وتشمل هذه الدول على سبيل المثال سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية والهند وغيرها.

إن عواقب عدم رأب الفجوة الرقمية الآن وعدم استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات كأداة رئيسية من أدوات التنمية الوطنية الشاملة وخيمة ولا يمكن تخيلها إذ أنها تعني ببساطة عدم التواجد كعضو عامل في نادي التحضر للقرن الواحد والعشرين وما بعده ، إذ أنه لن يقدر لهذه الدول أن تسود في مجتمع دولي أصبحت السيادة فيه لمن يمتلك تقنية الاتصالات والمعلومات وأصبحت التبعية والهامشية فيه للآخرين.

فعلى جميع الأصعدة التنموية نجد أن النظام الدولي الجديد ممثلا بمنظمة التجارة العالمية واتفاقيات الجات وغيرها يزيد من القوة النسبية للقوي ويزيد من الضعف النسبي للضعيف مما

يحول الفجوة الرقمية لتقنية الاتصالات والمعلومات إلي فجوة اقتصادية لها أثرها المدمر على أمن الوطن والمنطقة.

ثالثا: أهداف استراتيجية تقنية الاتصالات والمعلومات اليمنية:

الهدف الأساسي لاستراتيجية تقنية الاتصالات والمعلومات للجمهورية اليمنية هو المساهمة في تحويل اليمن إلي دولة منتجة ومستخدمة لتطبيقات تقنية الاتصالات والمعلومات للإسراع بالتنمية المتكاملة للمجتمع اليمني تحقيقا لأهداف الرؤية الاستراتيجية لليمن حتى عام ٢٠٢٥ م. ولا شك في أن الوصول إلي تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي يستلزم إنشاء برنامج وطني لتقنية الاتصالات والمعلومات يتطلب شراكه قوية بين جميع القوى المؤثرة في المجتمع اليمني شاملة الحكومة بوزاراتها وهيئاتها المختلفة والإعلام وقطاعات الأعمال العامة والخاصة والأجهزة التشريعية ومؤسسات التعليم الخاصة والعامة ومؤسسات البحث العلمي ونقل وتوطين التقنية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها على أن تكون القناعة المشتركة لها جميعا هي أن البرنامج الوطني لتقنية الاتصالات والمعلومات هو آليـة أساسية لتحقيق أهداف الرؤية الاستراتيجية لليمن - ٢٠٢٥ م - في مواجهة التحديات التنموية الرئيسية.

وتشمل الرؤيـة الإستراتيجية لليمن – ٢٠٢٥ م – ما يلـي:

أ - رؤية استراتيجية في المجال الاقتصادي وتشمل :

١- النهوض بالمناطق الساحلية.
٢- التسريع بعجلة التصنيع.
٣- تشجيع الصناعات الإستخراجية.
٤- تنمية وترشيد النشاط الزراعي.
٥- الاستغلال المتوازن للثروة السمكية.
٦- استثمار إمكانيات القطاع السياحي.
٧- العولمة والتوجه نحو التصدير.
٨- استثمار ميزة الموقع الجغرافي وتعزيز المناطق الحرة.
٩- تحقيق متطلبات وشروط تحقيق النمو الاقتصادي.
١٠ - تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وحماية استثمارات القطاع الخاص
١١- تحديث الجهاز الإداري للدولة - الحكومة الإلكترونية.
١٢- النمو الاقتصادي للفئات الأكثر فقرا.
١٣- حمـاية البيئية.

ب – رؤية استراتيجية في المجال الاجتماعي وتشمل:

١- تعزيز وتحديث الخدمات السكانية.
٢- تعزيز وتحديث الخدمات الصحية.
٣- تعزيز وتحديث الخدمات التعليمية.

ج - رؤية استراتيجية في مجال العلم والتقنية وتشمل :

١- وضع استراتيجية وطنية للعلوم والتقنية.
٢- تطور وتحديث التعليم والتدريب.
٣- دعم البحث العلمي والتطوير والإبتكارية.
٤- نقل التقنية وتوطينها.
٥- تعزيز وتحديث الخدمات العلمية والتقنية وخدمات الاتصالات وتوفيـــــر المعلومات.

د - رؤية استراتيجية في المجال الثقافي وتشمل:

١- تحديد البعد الثقافي للتنمية.
٢- تعزيز التنوع الثقافي والأدبي والفني.
٣- توسيع مفهوم الإبداع.
٤- نقل العلوم والتقنية.

٥- تعزيز ثقافة الصيانة.
٦- تطوير النظرة الى المرأة.
٧- معالجة مسألة القات.
٨- تحقيق الصلة بين القطاعات.
هـ – رؤية استراتيجية في المجال السياسي وتشمل :
١- تعزيز المشاركة الديمقراطية والمشاركة السياسية.
٢- تعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية.
٣- تطوير الإدارة الجيدة والشفافية .
٤- تفعيل اللامركزية والسلطة المحلية.
٥- تشجيع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني .
٦- ترسيخ الوعي السياسي وتقاليد الممارسة السياسية.
٧- دعم السياسة الخارجية.
وقد تم ترجمة هذه الرؤى إلى سياسات ومشروعات قطاعية من خلال الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠١ - ٢٠٠٥ م).
ولا شك في أن لتقنية الاتصالات والمعلومات دور كبير في تحقيق كل من الرؤى السابقة وفي تنفيذ كل من السياسات والمشروعات القطاعية الواردة في الخطة الخمسية الثانية وخطط التنمية اللاحقة ذلك لأن الاتصالات والمعلومات عنصر فعال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحسن وتعزز من كفاءة أجهزة الدولة والمؤسسات والشركات وأداة هامة للإنتاج والخدمات والتجارة باعتبار أنها وسيلة لإحراز المعلومات تساعد على سرعة اتخاذ القرارات وتحد من عزلة المناطق النائية. كما أن خدمات البريد الحديثة المتنوعة والمالية تساعد على رفع كفاءة الأداء الإداري وتقليص الأنفاق العام .
وينبغي أن يؤخذ هذا الدور الهام في الاعتبار عند وضع البرنامج الوطني لتقنية الاتصالات والمعلومات وعند تحديد آليات تنفيذه.

رابعا : المفاهيم الأساسية للبرنامج الوطني لتقنية الاتصالات والمعلومات والبريد :

يهدف البرنامج إلى استخدام التطورات الحديثة في تقنية الاتصالات والمعلومات والبريد كأدوات تساهم في الدعم والإسراع بالتنمية الشاملة للمجتمع اليمني في كافة مجالات التنمية ومجمل المناطق الجغرافية بما يتوافق مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للدولة.
وكما سبق القول فأن تنفيذ هذا البرنامج يستدعي تعبئة الجهود وتضافر القوى المتفاعلة في الدولة من الأجهزة والمؤسسات المختلفة للحكومة و قطاعات الأعمال العامة والخاصة ومؤسسات العمل المدني ومؤسسات التعليم والبحث العلمي بل وأيضا المهاجرين والمغتربين اليمنيين في الخارج.

خلاصة:
استندت هذه الرؤية الاستراتيجية للعديد من الدراسات المتخصصه والوثائق والرؤى والخطط الوطنية والعربية والدولية ذات العلاقة وفي مقدمة ذلك الرؤية الاستراتيجية الوطنية لليمن في (٢٠٠١-٢٠٢٥) والمقره من الحكومة والهادفة لنقل اليمن من الدول الاقل نمواً الى الدول المتوسطة النمو والتى يمثل قطاع الاتصالات والمعلوماتية المركزية الاساسية لتنفيذ مختلف الجوانب التى اشتملت عليها.
كما استندت الى الوثائق الصادرة عن مؤتمر القمة العربية المنعقدة في عمان (مارس٢٠٠١) الذي اوصى بانشاء المنظمة العربية للعلوم والتكنولوجية وتبنى استراتيجية عربية للاتصالات ستوضع على جدول اعمال مؤتمر القمة القادم المزمع عقده في بيروت العام ٢٠٠٢م وعلى مقررات وزراء الاتصالات العرب .

واعتمدت هذه الاستراتيجية على وثائق الاتحاد الدولي للاتصالات وفي قطاع البريد فقد استندت الرؤية للعديد من الاستراتيجيات المقره من الصعيد الدولي كاستراتيجية بكين البريدية في١٩٩٩م واستراتيجية سيئول الاستراتيجية ١٩٩٤م وبرنامج عمل واشنطن ودراسة البنك الدولي لصلاح قطاع البريد في اليمن ودراسات البريد ٢٠٠٥م للاتحاد البريدي العالمي .
وقد جاء ذلك انطلاقاً من قطاعي الاتصالات والبريد في بلادنا لايمكن لهما ان يسيرا و يتطورا بمعزلاً عنما يدور من رؤى وخطط وبرامج تنمية وطنية ولاعنما يتم اقراره والاتفاق عليه على الصعيدين العربي والدولي ومايتم طرحه من توجهات وتصورات باعتبار ان قطاع الاتصالات والمعلوماتية هو من اهم المجالات التى تتأثر سريعاً وباستمرار بما يجري من تغيرات ويستحيل معها ان ينمو ويتطور بمعزلاً عن الاخرين (مرفق قائمة بالمرجعيات).

قائمة المرجعيات:

<!--[if !supportLists]-->١- <!--[endif]-->الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٠١-٢٠٢٥م.
<!--[if !supportLists]-->٢- <!--[endif]-->الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥م.
<!--[if !supportLists]-->٣- <!--[endif]-->مشروع الاستراتيجية العربية للاتصالات .
<!--[if !supportLists]-->٤- <!--[endif]-->وثائق الاتحاد الدولي للاتصالات .
<!--[if !supportLists]-->٥- <!--[endif]-->استراتيجية بكين البريدية ١٩٩٩م.
<!--[if !supportLists]-->٦- <!--[endif]-->استراتيجية سيئول البريدية ١٩٩٤م.
<!--[if !supportLists]-->٧- <!--[endif]-->برنامج عمل واشنطن ١٩٨٩م.
<!--[if !supportLists]-->٨- <!--[endif]-->المنتدى الاستراتيجي للاتحاد البريدي العالمي جنيف ١٩٩٩م.
<!--[if !supportLists]-->٩- <!--[endif]-->دراسة البنك الدولي لاصلاح قطاع البريد في اليمن.
<!--[if !supportLists]-->١٠- <!--[endif]-->دراسة البريد(٢٠٠٥) للاتحاد البريدي العالمي .